

محددات ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

د. عبد الله عويد مفلح طويرش

أستاذ مشارك - قسم التمويل والتأمين
كلية إدارة الأعمال
جامعة الحدود الشمالية
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من (2005-2021) وعلى عينة مكونة من (12) بنكاً، استخدمت الدراسة البيانات المقطعية (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، واستخدمت منهجية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Models effects) لاختبار الفرضيات، تم استخدام متغيرين كمقياس للربحية هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وتضمنت المتغيرات المستقلة نسبة القروض إلى الودائع، نسبة المديونية، مخاطر الائتمان، المصاريف التشغيلية وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير عكسي لكل من نسبة القروض إلى الودائع، نسبة المديونية، مخاطر الائتمان ومتغير المصاريف التشغيلية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، بينما كان لمتغير حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات تأثير إيجابي ومعنوي على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وتمثل الدراسة إضافة للأدب في مجال معرفة محددات ربحية البنوك الأردنية، وأوصت الدراسة إدارات البنوك بضرورة الاهتمام بنسبة القروض إلى الودائع والمديونية وكفاءة وإدارة النفقات التشغيلية، لأثرهم على ربحية البنوك.

الكلمات المفتاحية: البنوك الأردنية، العائد على الموجودات، نموذج التأثيرات الثابتة ومخاطر الائتمان.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي في أي دولة من القطاعات المهمة والحيوية في الاقتصاديات الحديثة؛ لمساهمة في تكوين القيمة المضافة الكلية للاقتصاد، ويختلف دوره من دولة لأخرى، وذلك حسب تطوره وحداثته وكفاءته، وقوة ارتباطه بالاقتصاد الحقيقي، ولذلك نجد أنّ غالبية الدول النامية، ومنها الأردن، تعتمد اعتماداً مباشراً على القطاع المصرفي في تمويل تنميته الاقتصادية المستدامة، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

تقوم البنوك المكونة للقطاع المصرفي بعدة وظائف، منها: الوظيفة التمويلية والمتمثلة في قبول الودائع من وحدات الفائض ثم القيام بدور الوسيط المالي بتحويل الفائض إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ لتلبية لاحتياجاتها التمويلية اللازمة، وإقامة المشاريع المختلفة أو التوسع في المشاريع القائمة، وهذه الوظيفة تحقق التنمية الاقتصادية عند توظيف الموارد غير المستثمرة في مشاريع اقتصادية، والوظيفة الثانية وهي الوظيفة النقدية للبنوك عندما تعمل على تحقيق التوازن بين التيار المالي والعيني في الاقتصاد من خلال قبول فوائض الأفراد، وقيامها بالنشاط الائتماني لتقديم السيولة النقدية لمن يحتاجها من خلال التمويلات المختلفة (عثمان، والهويل، 2019).

تُعرّف البنوك بأنها «مؤسسات مالية تعمل على تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، لتمول بها الأفراد والشركات الأخرى بكفاءة عالية، مساهمة في تعزيز التعاملات التجارية، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنعكس إيجاباً على حياة الأفراد والمجتمع على حد سواء» (عثمان، والهويل، 2019). يعد قطاع البنوك محرك رئيس لمختلف القطاعات الاقتصادية



والمالية في المملكة الأردنية الهاشمية؛ من خلال دوره الحيوي في دفع التنمية الاقتصادية وتطور هذه القطاعات. إن سلامة واستمرارية قطاع البنوك وتطورها يعتمد على عناصر عدة، أهمها: تحقيق الربحية بشكل يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية، التي يمر بها الاقتصاد المحلي والعالمي، وتعتبر ربحية البنوك مؤشراً مالياً مهماً تسعى إليه إدارة البنوك، لأن تحقيق الربح يعني ضمان البقاء ودعم مركزها المالي، وتعزيز سيولتها في مواجهة أي التزامات طارئة، والابتعاد عن مخاطر التعرض للخسائر، والإفلاس أو التعثر. وقد شهدت ربحية البنوك تراجعاً مؤقتاً في عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن كوفيد 19، واختلفت أوضاع البنوك الأردنية بعد ذلك حيث شهد عام 2021 والنصف الأول من عام 2022 عودة أرباح البنوك إلى مستويات ما قبل أزمة كورونا، فقد بلغ صافي أرباح البنوك في الأردن عام 2021 حوالي 550.1 مليون دينار مقابل 328.2 مليون دينار في عام 2020 وبارتفاع بلغ 221.9 مليون دينار بزيادة بنسبة 67.6% وكنتيجة لذلك ارتفع معدل العائد على الموجودات إلى 1% لكل من عام 2021 والنصف الأول من عام 2022 مقابل 6% لعام 2020، أما العائد على حقوق الملكية فقد بلغ ما يقارب 8.3% لكل من عام 2021 والنصف الأول من عام 2022 مرتفعاً بشكل كبير عن مستواه في عام 2020 البالغ 5.1%. كما حافظت البنوك على نمو إيجابي للتسهيلات الائتمانية خلال عام (2022م)، فقد ارتفعت بحوالي (2.6) مليار دينار بنسبة نمو (8.5%)، ليصل رصيدها إلى (32.6) مليار دينار، مقارنة مع رصيد بلغ (30.0) مليار دينار في نهاية عام (2021م) (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2022).

وفيم يتعلق بالمتانة المالية فقد بلغت نسبة كفاءة رأس المال (17.3%) في نهاية عام (2022م) وهذه النسبة هي أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي الأردني البالغ (12%) والحد الأدنى المقرر من لجنة (بازل 3) البالغ (10.5%) وتعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة رأس المال المحتفظ به من قبل البنك في مواجهة المخاطر، التي قد يتعرض لها (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2022)، ومن المعروف أن ربحية البنوك تتأثر بعوامل عدة سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى الاقتصاد الكلي، وتختلف أهمية هذه العوامل من بيئة اقتصادية لأخرى، تبعاً لتطور وتقدم البلد الذي تعمل به هذه البنوك.

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

حظي موضوع ربحية البنوك، والعوامل المؤثرة عليه باهتمام العديد من الباحثين والدارسين؛ بسبب الدور المهم الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد، فهو حلقة الوصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وذلك من خلال قيامه بدور الوسيط، وتحويل وتوفير الأموال للأفراد والمؤسسات المختلفة بهدف إقامة المشاريع أو التوسع في المشاريع القائمة، ولهذا فإن سلامة ومتانة القطاع المصرفي تنعكس إيجاباً على تطور وازدهار اقتصاديات البلدان، ومن هذا المنطلق أجريت العديد من الدراسات في بلدان وبيئات وفترات زمنية مختلفة، مستخدمة أدوات ومنهجيات مختلفة، وذلك للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

وفيما يلي استعراض للدراسات المتعلقة بالموضوع:

دراسة (Jigeer & Koroleva, 2023)، واستخدمت هذه الدراسة نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، وذلك لمعرفة أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية في الصين، خلال الفترة الممتدة من (2008-2020م)، وتكونت عينة من (16) بنكاً تجارياً. ومن نتائج هذه الدراسة أن لحجم البنك أثراً سلبياً ومعنوياً على ربحية البنوك، وأن نسبة الودائع إلى القروض لها أثر معنوي وإيجابي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، وليس لها أثر على الربحية المقاسة بالعائد على الموجودات، بينما نسبة كفاية رأس المال لها أثر إيجابي ومعنوي على ربحية البنوك المقاسة بالعائد على الموجودات، وأثرها معنوي وسلي على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية، وأن متغيرات جودة الائتمان والكفاءة التشغيلية لهما أثر معنوي وسلي على الربحية، بينما المتغيرات المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم أثرها على ربحية البنوك التجارية المقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، بينما متغير السيولة ليس له أثر على ربحية البنوك.

دراسة (O'Connell, 2022)، وهدفت إلى اختبار تأثير العوامل الخاصة بالبنك بالصناعة والاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية المحلية في المملكة المتحدة، مستخدمة بذلك بيانات مقطعية غير متوازنة للفترة الممتدة من (1998-2018م). وتشتمل العوامل الخاصة بالبنك على (نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات، مخاطر الائتمان، ونسبة الودائع إلى الأصول، والسيولة، وإنتاجية الموظف، والمصاريف التشغيلية وحجم البنك)، أما العوامل الخاصة بالصناعة

فتمثلت في (التركيز)، بينما عوامل الاقتصاد الكلي فقد تمثلت في (معدل التضخم والنمو في الناتج المحلي ودورة الإنتاج)، واعتمدت الدراسة على منهجية (GGM) في التحليل. توصلت الدراسة إلى أن جميع العوامل الخاصة بالبنك باستثناء مخاطر الائتمان لها تأثير على ربحية البنوك البريطانية، وأن متغير الصناعة (التركيز) أثره غير معنوي على ربحيتها، بينما معدل التضخم أثره إيجابياً ومعنوياً على ربحية البنوك.

دراسة (Al-Sharkas & Al-Sharkas, 2022)، وهدفت إلى اختبار التأثير المحتمل لنسب كفاية رأس المال على ربحية البنوك الأردنية، مستخدمة بذلك بيانات مقطعية لعينة مكونة من (24) بنكاً للفترة من (2008-2018م) إضافة إلى معرفة تأثير المتغيرات الأساسية الخاصة بالبنك: (نسبة التكلفة إلى الدخل، وحجم البنك، ونسبة الدين، والقروض المتعثرة) على ربحية البنوك المقاسة بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن العائد على الاستثمار يتأثر سلباً بنسب كفاية رأس المال، وهذه النتائج متباينة عند استخدام العائد على حقوق المساهمين كمقياس لربحية البنك، وخلصت إلى أن نتائج العائد على حقوق المساهمين يتأثر إيجابياً بنسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، بينما العائد على حقوق المساهمين يتأثر سلباً بنسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، وإجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول. إضافة إلى أن التأثير على ربحية البنك يختلف وفقاً للمقياس المستخدم لكفاية رأس المال، وأن نسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة القروض المتعثرة تؤثر سلباً ومعنوياً على ربحية البنوك الأردنية.

دراسة (هالة ووحيدة، 2022)، وتهدف إلى قياس أثر العوامل الداخلية الخاصة بالبنك والمتمثلة في (متغيرات نسبة المديونية، نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، نسبة القروض المصرفية) إلى الأصول، وحجم البنك، وجودة الخدمات البنكية المصرفية على الأداء. عينة الدراسة مكونة من بنكين هما: (مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط) مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل من (نسبة السيولة، ونسبة المديونية، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المصرفية) إلى (الأصول، وحجم البنك، وجودة الخدمات البنكية المصرفية) على ربحية البنوك، مقاسه بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، وكان أهم توصيات الدراسة هي: ضرورة قيام البنوك (عينة الدراسة) بزيادة حجم القروض؛ لأثرها الإيجابي في زيادة الربحية، وزيادة اهتمام إدارة البنك بمستوى المديونية؛ لأثرها السلبي على الربحية.

دراسة (Yuan et al., 2022)، والهدف الرئيس لهذه الدراسة كان اختبار محددات الربحية على البنوك التجارية في البلدان الآسيوية وتحديداً في منطقتي (بنغلاديش والهند) لمعرفة أثر العوامل الداخلية المتمثلة بـ(حجم البنك، ونسبة المديونية، ونسبة حقوق الملكية للموجودات، ونسبة القروض للودائع، ونسبة الودائع للموجودات، ونسبة الديون لحقوق الملكية)، وعوامل الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ(النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) على ربحية البنوك التجارية، مقاسه بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، باستخدام أسلوب الانحدار على عينة مكونة من (40) بنكاً، خلال الفترة الممتدة من (2010-2012م). وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الداخلية (حجم البنك، نسبة الديون) إلى الموجودات لها أثر معنوي وإيجابي على ربحية البنوك في الهند وبنغلادش، وأن متغيرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لمتغير النمو في الناتج المحلي أثره معنوي وإيجابي، وأن متغيرات نسبة الودائع إلى الموجودات، ونسبة القروض إلى الودائع أثرها معنوي وسلي، ومتغير معدل التضخم أثره معنوي وسلي، وأن متغيرات نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ليس له أي أثر على ربحية البنوك.

دراسة (فاطمة، 2018)، وأجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية، للفترة (2014م). والهدف منها معرفة أثر متغيرات نموذج (CAMELS)؛ وهي: (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، وجودة الربحية، وجودة السيولة، ونسبة حساسية مخاطر السوق) على ربحية البنوك، مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وذلك باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل من نسبة كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، على ربحية البنوك الجزائرية، مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وعدم تأثرها بأي متغيرات أخرى، وقد أوصت الدراسة باعتماد نموذج (CAMELS) لتقييم أداء البنوك الجزائرية.

دراسة (Shamim et al., 2018)، والهدف منها تحديد أهم العناصر التي تساهم في ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الممتدة من (2009-2015م)، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (12) بنكاً لمعرفة تأثير

العوامل الداخلية المتمثلة (بمتغيرات حجم البنك، وكفاية رأس المال، والسيولة، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التشغيل) ومتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ (النمو في الناتج المحلي، ومعدل التضخم) على ربحية البنوك المقاسة بالعائد على الموجودات، باستخدام نماذج البيانات المقطعية (نموذج الأثر الثابت، ونموذج الأثر العشوائي). توصلت الدراسة إلى أنّ العوامل الداخلية (حجم البنك، والسيولة، ومخاطر الائتمان والكفاءة التشغيلية) أثرها إيجابياً ومعنوياً على ربحية البنوك، بينما متغيرات الاقتصاد الكلي لها أثر معنوي وسالب على ربحية البنوك.

دراسة (Hadriche, 2015) والهدف منها تحديد متغيرات نموذج (CAMELS)، وأثرها على أداء البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية والمقارنة بينهما، وقد طبقت هذه الدراسة على البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من (2005-2011م)، وقد شملت الدراسة (71) بنكاً تقليدياً و(46) بنكاً إسلامياً. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية (بالمتوسط) أكثر ربحية من البنوك التقليدية، وأن متغير حجم البنك له أثر على أداء البنوك التقليدية والإسلامية معاً، فمتغير كفاءة التشغيل له أثر إيجابي ومعنوي على أدائها، بينما متغير مخاطر الائتمان له أثره السليبي والمعنوي في البنوك التقليدية، وأثره إيجابي وغير معنوي في البنوك الإسلامية. وأنّ متغيرات الاقتصاد الكلي، كمتغير التضخم والنمو في الناتج المحلي أثره كبير على أداء البنوك التقليدية، ومتغير التضخم أثره على أداء البنوك الإسلامية إيجابي ومعنوي.

دراسة (تهتان وشروقي، 2014)، وقد أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الجزائية لمعرفة أثر العوامل المتعلقة بالبنك والمتمثلة بـ (حقوق الملكية، وحجم البنك، ونسبة السيولة، والقروض، والمديونية، والمصاريف التشغيلية) على أداء البنوك، والمقاسة بمعدل العائد على الموجودات، مستخدمة نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمتغير نسبة السيولة على أداء البنوك، مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، وعدم وجود أثر لمتغيرات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وحجم البنك على معدل العائد على الموجودات. وقد أوصت الدراسة إدارة البنوك الجزائية بتخفيض حجم القروض الممنوحة للعملاء؛ لتأثيرها السليبي على ربحيتها، وزيادة الاستثمار في المحافظ الاستثمارية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أعلاه بما يلي:

- 1- ركزت معظم الدراسات على معرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك باستخدام فترات زمنية قصيرة نوعاً ما، والتي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف كبير في نتائج الدراسات. بينما استخدمت هذه الدراسة فترة زمنية طويلة لضمان المتانة في النتائج كنتيجة للتغيير في المتغيرات مع الزمن (سبع عشرة سنة من عام 2005-2021م).
- 2- ركزت الدراسة على المتغيرات الخاصة بالبنك والتي تقع تحت سيطرة إدارة البنوك والتي يمكن أن تشكل متغيرات رئيسية في التأثير على ربحية البنوك.
- 3- استخدمت الدراسة البيانات المقطعية (Panel Data) في تحليل معرفة أثر المتغيرات على المستوى البنكي على ربحيتها والتي تجمع ما بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي محددات أو العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، بالتطبيق على عينة مكونة من 12 بنكاً وذلك نظراً للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في الاقتصاد، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف التالية:

- 1- معرفة أثر نسبة القروض إلى الودائع على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- 2- معرفة أثر نسبة المديونية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان
- 3- معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان
- 4- معرفة أثر المصاريف التشغيلية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان
- 5- معرفة أثر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان

أهمية الدراسة

على الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي أجريت لتحديد ماهية العوامل المؤثرة على ربحية البنوك وفي العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ورغم ذلك لا يوجد بشكل عام اتفاق على العوامل الأكثر تأثيراً على ربحية البنوك أو الشركات على اختلاف أنواعها وذلك نظراً للاختلاف بين البلدان من حيث أنظمتها المالية والاقتصادية وحتى السياسية، ومن هنا فإن هذه الدراسة تركز على معرفة العوامل على مستوى البنك والمؤثرة على ربحية البنوك المحلية والمدرجة في بورصة عمان، وتشمل المتغيرات (نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة المديونية، ومخاطر الائتمان، والمصاريف التشغيلية و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) والتي من المحتمل أن تكون مسؤولة عن تحديد ربحية البنوك، وقد تم اختيار المتغيرات بناء على النظريات الأدبية والدراسات التطبيقية السابقة. وقد تركزت معظم الدراسات في هذا المجال في البلدان المتقدمة، وحظيت البلدان النامية بما في ذلك الأردن باهتمام طفيف في العديد من الأدبيات حول موضع الدراسة، لذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على العوامل الخاصة بالبنك (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة المديونية، مخاطر الائتمان، المصاريف التشغيلية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات)؛ والتي تؤثر على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) للمتغيرات الخاصة بالبنك على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.

الفرضيات الفرعية

- 1- هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير نسبة القروض إلى الودائع على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 2- هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير نسبة المديونية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.
- 3- هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.
- 4- هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير المصاريف التشغيلية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.
- 5- هناك أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على معرفة أثر المتغيرات الخاصة بالبنك والتي تعتبر تحت سيطرة إدارة البنوك والمتمثلة بالمتغيرات التالية: نسبة القروض إلى الودائع، نسبة المديونية، مخاطر الائتمان، المصاريف التشغيلية وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

- الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي (2021-2005).

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها (14) بنكاً، وقد تم اختيار (12) بنكاً كعينة للدراسة؛ ممن توافرت بياناتها خلال فترة الدراسة والممتدة من (2021-2005)، وتم الحصول على بيانات البنوك من خلال موقع بورصة عمان، والتقارير السنوية للبنوك.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات التابعة وتتمثل في مؤشرات قياس الربحية وهي:

- 1- معدل العائد على الموجودات (ROA): يقيس هذا المعدل قدرة أو كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح من الموجودات أو من الأصول المستثمرة، وفعالية استثمار الموارد المتاحة للبنك، ويتم من خلال حساب معدل العائد على الموجودات بقسمة صافي ربح البنك على إجمالي الموجودات.
- 2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس هذا المعدل قدرة إدارة البنك على تحقيق الأرباح من أموال المالكين أو المستثمرين؛ والتي تشمل (القيمة الاسمية للأسهم وأي علاوة إصدار)، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس الربحية التي يعتمد عليها المستثمر في معرفة نسبة أرباحه المحققة من استثماره في البنك أو الشركة، ويتم حساب معدل عائده من استثماره، بقسمة صافي ربح البنك على إجمالي حقوق الملكية (المساهمين)،

ب- المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

- 1- نسبة القروض إلى الودائع (Loans-to-Deposit) تشير هذه النسبة إلى نسبة القروض الممولة من خلال الودائع، وتستخدم لتقييم مخاطر السيولة والائتمان (Dietrich & Wanzenried, 2011).
- 2- نسبة المديونية (Debt Ratio) تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على الدين كمصدر للتمويل، ويتم حساب نسبة المديونية بقسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي حقوق الملكية، ويشمل المطلوبات قصيرة وطويلة الأجل. (Bordeleau & Graham, 2010).
- 3- مخاطر الائتمان (Credit Risk): يشير خطر الائتمان إلى احتمالية تعرض البنك إلى خسائر، نتيجة عدم وفاء المدينين بالتزاماتهم تجاه البنك، ويظهر خطر الائتمان من خلال قسمة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض الممنوحة من البنك. (Kosmidou et al., 2012).
- 4- المصاريف التشغيلية (Operating Expenses): يُظهر هذا المتغير قدرة وكفاءة إدارة البنك في تحقيق الربح بأقل التكاليف، وتقاس هذه العملية بقسمة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل؛ فالبنك الذي يقدم القروض على درجة عالية من الكفاءة، هو البنك القادر على تقليل التكاليف، وتحقيق عوائد ربحية أعلى.
- 5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Total Equity to Total Assets): تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على أموال الملاك في تمويل موجودات البنك، ويتم حسابها من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الموجودات. (Athanasoglou et al., 2008).

نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسات على نماذج البيانات المقطعية (Panel Data). لدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، نظراً لدقتها في التنبؤ، والأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن، والاختلاف ما بين المفردات، وهذه النماذج هي:

- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) (Fixed Effects Model)، ويهدف هذا النموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات بشكل مستقل عن المجموعات الأخرى، وذلك بجعل معلمة القطع ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية؛ بمعنى أنه سيتم التعامل مع كل مجموعة من هذه البيانات المقطعية مع حالة بقاء معاملات الميل (β_j) ثابتة، أي عدم وجود التجانس في التباين بين المجموعات، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون كالتالي:

$$Y_{it} = a_i + \sum_{j=1}^k \beta_j \times j(it) + \varepsilon_{it} \quad i = 1,2,3 \dots n \quad t = 1.2.3 \dots T$$

- ويقصد بمفهوم التأثيرات الثابتة، بأن المعلمة (α) لا تتغير خلال الزمن لكل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية.
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Models). وفي هذا النموذج فإن التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ

فيها (Eit) ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى (σ^2) ، وهنا يفرض أن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية، ولا يوجد أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية في فترة زمنية محددة، ولكي تكون معلومات النموذج صحيحة وغير متحيزة. فإنّ نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر نموذجًا ملائمًا في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه (2003).

وفي هذا النموذج يعامل معامل القطع (α_i) كمتغير عشوائي له مقدار ثابت $\{\mu\}$ ويكون (α_i)

$$\alpha_i = \mu + U_i \quad i = 1, 2, \dots, N$$

وعليه تكون صيغة النموذج على النحو التالي

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j \times j(it) + v_i + \epsilon_{it} \quad i = 1, 2, 3 \dots n \quad t = 1, 2, 3 \dots T$$

حيث (U_i) يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i) المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من مجموعة البيانات خلال الفترة الزمنية، والتي ترجع إلى متغيرات أخرى خارج إطار النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة (Generalized Least Squares).

وهنا لا بد من اختيار النموذج المناسب من بين نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بالاعتماد على اختبار (Housman Test)

التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على برنامج (Eviews-12) في تحليل بيانات الدّراسة المقطعية، والمتمثلة بعينة الدّراسة (12) بنكًا من البنوك المدرجة في بورصة عمان،

جدول رقم (1)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	ROA	ROE	DR	EA	LD	CR	OEX
ROA	1						
ROE	0.898	1					
DR	-0.258	0.130	1				
EA	0.254	-0.115	-0.438	1			
LD	-0.008	-0.143	-0.327	0.458	1		
CR	-0.187	-0.182	0.053	-0.061	-0.084	1	
OEX	-0.432	-0.379	0.102	-0.087	0.065	0.185	1

تحليل مصفوفة الارتباط

يبين الجدول رقم (1) مصفوفة قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدّراسة، وبينت المصفوفة عدم وجود مشكلة ازدواج أو ارتباط خطي بين المتغيرات، ومعامل الارتباط لم يتجاوز (0.80%)، وقد كانت أعلى قيمة ارتباط 0.46، بين متغيري نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، وكانت معاملات الارتباط بين المتغيرات التابع والمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

- 1- وجود علاقة ارتباط سالبة بين المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) وكل من المتغيرات المستقلة (نسبة المديونية، ونسبة القروض إلى الودائع، ومخاطر الائتمان والمصاريف التشغيلية)، وكانت القيم على التوالي: (0.258، -0.0085، 0.187، -0.422)،
- 2- وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الموجودات، وكل من متغيرات حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، وقد بلغت القيمة (0.254)،
- 3- وجود علاقة ارتباط سالبة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وكل من المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية) إلى إجمالي الموجودات (نسبة القروض إلى الودائع مخاطر الائتمان والمصاريف التشغيلية، حيث كانت القيم على التوالي (-0.115، -0.143، -0.1827، و-0.379)،
- 4- وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الموجودات، ومتغير نسبة السيولة حيث بلغت القيمة (0.1306).

الإحصائيات الوصفية

يبين الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدّراسة، ويمكن الملاحظة بأن متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك الأردنية بلغ خلال فترة الدّراسة حوالي (1.3%) وبلغت أقل قيمة (0.04%)، وأعلى قيمة (4.97%) وانحراف معياري بلغ

جدول رقم (2)
الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	ROA	ROE	DR	EA	LD	CR	OEX
Mean	0.0132	0.0974	0.8612	0.1835	0.6497	0.0530	1.3196
Median	0.0137	0.0911	0.8624	0.1812	0.6556	0.0508	0.8185
Maximum	0.0497	0.3984	0.9230	0.3348	0.9934	0.1813	4.9321
Minimum	0.0004	0.0037	0.7934	0.0819	0.3182	0.0040	-1.3991
Std. Dev.	0.0066	0.0504	0.0271	0.0459	0.1212	0.0252	2.5800
Observations	204	204	204	204	204	204	204

0.66%)، بينما بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الأردنية (9.7%)، حيث بلغت أعلى قيمة (39%) وأقل قيمة (0.37%) وبانحراف معياري بلغ (5.04%) وبالنسبة للمتغيرات التابعة فقد بلغ متوسط نسبة الدين ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ونسبة القروض إلى الودائع، ومخاطر الائتمان المصاريف التشغيلية وعلى التوالي (86%، 18%، 64%، 5% و 131%) في حين بلغت أعلى قيمة لنفس المتغيرات وعلى التوالي (92%، 33%، 99%، 18% و 493)، وبلغت أقل قيمة على التوالي (79%، 8%، 31%، 0.4% و 139%) وبلغ الانحراف المعياري على التوالي (0.025، 0.12، 0.045، 0.027).

اختبار جذر الوحدة (Unit Roots) (استقرار أو سكون السلاسل الزمنية)

وهنا لا بد من اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات موضع الدراسة. لأن عدم استقرارها، يعني نتائج مضللة» وزائفة على الأغلب، فاستقرارها أو سكونها يعني أن يكون متوسط السلسلة وتباينها مستقل عن الزمن، فإذا كان متوسطها وتباينها يتغيران مع الزمن. فإن هذه السلسلة ستكون غير مستقرة، وللتأكد من سكونها أو استقرارها سيتم الاعتماد على اختبارين هما:

1- اختبار (IPS) المطور من (Im, Pesaran and Shin, 1997)

2- اختبار (LLC) المطور من (Levin Lin and Chu, 2002)

يظهر الجدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة، باستخدام اختبار (Im, Pesaran & Shin, 1997)، واختبار (Levin Lin & Chu, 2002)، وبين الجدول نتائج الاختبارين المتعلق بسكون السلاسل عند المستوى (0) (I(0))

ويظهر التباين بينهما، فبعضها ساكن وبعضها الآخر غير ساكن، وعند إجراء الاختبارين على متغيرات الدراسة عند المستوى I(1) أو الفرق الأول، نجد أن جميع المتغيرات ساكنة وقيمة (P-value) أقل من (1%) لجميع المتغيرات، وبهذا تعتبر السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة ساكنة عند الفرق الأول I(1).

تقدير نماذج البيانات المقطعية

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Roots) لمتغيرات الدراسة، تم تقدير نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). والجدول رقم (6) يوضح نتائج التقدير عندما يكون المتغير التابع هو العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

اختبار النموذج الملائم للتقدير

بالرغم من نتائج الجدول رقم (4) التي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة الأكثر ملاءمة مقارنة مع نموذج التأثيرات العشوائي، وذلك بالنظر إلى قيمة معامل التحديد البالغ (40%) لنموذج التأثيرات الثابتة مقارنة مع (26%) لنموذج التأثيرات

جدول رقم (3)
اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variables	Im, Pesaran, Levin Lin and Shin		Im, Pesaran, Levin Lin and Chu	
	LEVEL	1st DIFFERENCE	LEVEL	1st DIFFERENCE
ROA	-1.7008 **0.0445	0.3397 0.6330	-7.4315 *0.0000	-3.3143 *0.0005
ROE	-3.0428 *0.0012	-0.8866 0.1876	-9.3896 *0.0000	-7.8010 0.0000
DR	-1.4550 ***0.0728	-3.0071 *0.0013	-7.8800 *0.0000	-8.9407 *0.0000
EA	-0.7585 0.2240	-1.9990 **0.0228	-10.954 *0.0000	-15.560 *0.0000
LD	-2.44384 *0.0073	-2.86768 *0.0021	-6.34748 *0.0000	-6.03252 *0.0000
CR	-1.58990 **0.0559	-1.79514 **0.0363	-3.00626 *0.0013	-3.22505 *0.0003
OEX	-0.23351 0.4077	-0.89651 0.1850	-5.94754 *0.0000	-4.05236 *0.0009

*** معنوية الاختبار عند 10%، ** معنوية الاختبار عن (5%) و * معنوية الاختبار عند 1%

جدول رقم (4)

نتائج اختبار هوسمان (Hausman test) (ROA)

المتغير التابع العائد على الموجودات

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	18.789557	5	0.0021

العشوائية عندما يكون مقياس الربح العائد على الموجودات، وقيمة معامل التحديد البالغ (41%) لنموذج التأثيرات الثابتة مقارنة مع (25%) لنموذج التأثيرات العشوائية عندما يكون مقياس الربح العائد على حقوق الملكية، إلا أنه سيتم الاعتماد على نتائج اختبار (Housman, 1978) لاختيار النموذج المناسب للتقدير.

يبين الجدول رقم (4) أن نتائج تقدير اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، عندما يكون المتغير التابع العائد على الموجودات (ROA)، في حين يبين الجدول رقم (5) أن نتائج تقدير اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، عندما يكون المتغير التابع العائد على الموجودات (ROE).

ومن خلال النتائج في الجدولين رقم (4) و(5) يتبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب أو الملائم لأن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من (1%) في كلا الجدولين، وعليه يمكن صياغة نموذج التأثيرات الثابتة على النحو التالي:

$$ROA_{it} = \alpha_i + DR_{it} + EA_{it} + LD_{it} + CR_{it} + OEX_{it} + e_{it} \quad 1$$

$$ROE_{it} = \alpha_i + DR_{it} + EA_{it} + LD_{it} + CR_{it} + OEX_{it} + e_{it} \quad 2$$

حيث أن:

- ROA_{it}: العائد على الموجودات للبنك i في الزمن t
- ROE_{it}: العائد على حقوق الملكية للبنك i في الزمن t
- DR_{it}: نسبة المديونية للبنك i في الزمن t
- EA_{it}: نسبة حقوق الملكية للموجودات للبنك i في الزمن t
- CR_{it}: مخاطر الائتمان للبنك i في الزمن t
- OEX_{it}: المصاريف التشغيلية للبنك i في الزمن t
- e_{it}: حد الخطأ العشوائي

تحليل نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

بناءً على نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين نماذج البيانات المقطعية؛ التي بينت أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة محددات الربحية للبنوك المدرجة في بورصة عمان، الجدول رقم (6) يبين نتائج تقدير النموذج عندما يكون المتغير التابع هو معدل العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية:

وقد بينت النتائج بأن متغير نسبة القروض إلى الودائع له أثر عكسي ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (1%)، بمعنى أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بمقدار (1%)، سيؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك بمقدار (12.5%) والعكس صحيح عندما يكون المتغير التابع هو العائد على الموجودات، وأظهرت النتائج وجود التأثير نفسه لمتغير نسبة القروض إلى الودائع، عندما يكون المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وقد يتبين أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بمعدل (1%) سيؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك بمقدار (22.5%)، بالرغم من أن الودائع تعتبر المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك بإقراض الأموال لعملائها، إلا إن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع

جدول رقم (5)
نتائج اختبار هوسمان (ROE) (Hausman test)
المتغير التابع العائد على الموجودات

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	17.932757	5	0.0031

جدول رقم (6)
نتائج تقدير نماذج البيانات المقطعية (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)
المتغير التابع العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)

Variable	(ROA) العائد على الموجودات		(ROE) العائد على حقوق الملكية	
	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	-0.09917*** -1.89927	-0.04598 -0.97762	-1.49752* -3.79361	-1.14027* -3.10013
LD	-0.12557* 4.44564	-0.06514* -3.11026	-0.22431* -4.90152	-1.41653* -3.83367
DR	-0.12557** -2.28098	-0.06514 1.31214	-0.18431* 4.38335	1.41653* 3.64976
CR	-0.04523** -2.45169	-0.03611** -2.17834	-0.04523** -2.45169	-0.33060** -2.54656
OEX	-0.05076* -4.89358	-0.00087* -5.73020	-0.04540* -4.55665	-0.00599* -5.13810
EA	0.12375* 3.60419	0.08369* 2.64984	0.96291* 3.70940	0.72557* 2.95592
NO. of Obs.	204	204	204	204
R-squared	0.40419	0.25799	0.40694	0.24712
Adj. R-squared	0.35321	0.23926	0.35619	0.22811
F-statistic	7.92872	13.7691	8.01967	12.9985
Prob (F-stat.)	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

*** معنوية الاختبار عند 10%، ** معنوية الاختبار عن (5%) و * معنوية الاختبار عند 1%

مؤشر محفوف بالمخاطر لأن ذلك قد يعرض البنوك إلى بعض المخاطر مثل، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، بالمقابل فإن انخفاض نسبة القروض إلى الودائع له تأثير على المركز المالي للبنك، فهذه النسبة تشير إلى حجم الإقراض الذي يقوم به البنك مقارنة بحجم الودائع التي يحتفظ بها، فالنسبة المنخفضة تبين أن البنك لا يقوم بالإقراض بالقدر الذي يمكنه من زيادة ربحيته فالإقراض أحد الطرق الأساسية التي تكسب بها البنوك الأموال لذلك من المهم المحافظة على التوازن بين القروض والودائع. وهذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة (Mustafa et al., 2012)، التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع، وربحية البنوك. لكن هذه النتيجة تتعارض مع دراسة كل من (Acaravci & Çalim, 2013) (Karimzadeh et al., 2013) (Gremi, 2013) التي بينت وجود علاقة موجبة بين نسبة القروض إلى الودائع وربحية البنوك. وعليه فإننا نقبل الفرضية التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لمتغير نسبة القروض إلى الودائع على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

تشير نتائج تقدير النموذج في الجدول رقم (6) بالنسبة لنسبة المديونية إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية وربحية البنوك، ولأن البنوك تعتمد على الديون أكثر من غيرها من المؤسسات الأخرى. حيث إن الودائع التي تحصل عليها البنوك من الأفراد أو المؤسسات هي ديون على البنك تجاه الغير إضافة إلى المطلوبات الأخرى كالقروض والسندات، ومن المتعارف عليه كلما زادت درجة الرفع المالي - المتمثلة بنسبة المديونية - كلما زادت احتمالية أو خطر عدم القدرة على تسديد الالتزامات؛ مما يؤثر على قدرة البنك في تحقيق الأرباح. وتبين النتائج أن الزيادة بمقدار (1%) في نسبة المديونية لدى البنوك، يؤدي إلى انخفاض ربحيتها بمقدار (12.5% و 18%) لمقياس العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية على التوالي في حال ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح. هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Khidmat and Rehman 2014) (Shamaileh & Khanfar, 2014) (Khidmat & Rehman, 2014) (Nawaz et al., 2015)، وعليه نقبل الفرضية، التي تنص على أن متغير نسبة المديونية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير نسبة المديونية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

فيما يتعلق بمتغير مخاطر الائتمان المتضمن احتمالية تعرض البنك للخسائر. فتشير نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير مخاطر الائتمان وربحية البنوك؛ أي كلما زادت مخاطر الائتمان انخفضت ربحية البنوك والعكس صحيح. إن الزيادة في مخاطر الائتمان بمقدار (1%) تعني انخفاض ربحية البنوك وعلى التوالي بمقدار (4.5%) و (4.5%)، وذلك عندما يكون المتغير التابع هو العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية مع ثبات العوامل الأخرى، وتقوم البنوك بزيادة مخصصات خسائر الائتمان، بسبب زيادة نسبة القروض المتعثرة، وهذا الأمر يتسبب في زيادة نفقات تغطية المخاطر، وتكاليف استرداد الديون، لضمان صحة وسلامة واستمرارية البنك في أداء وظائفه المختلفة، مما يؤثر سلباً على أرباحه، هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Petriaa et al., 2013)، (Buchory, 2015)، ولا تتفق مع دراسة كل من (Wasiuzzaman & Tarmizi, 2010) (Srairi, 2009)؛ الذين توصلوا إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك، وبناء على هذه النتيجة نقبل الفرضية، الناصية على وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.

وفيما يتعلق بمتغير المصاريف التشغيلية فإنه يشير إلى كفاءة وفعالية الإدارة في إدارة نفقات التشغيل، وحسن استثمار الموارد المتاحة؛ فنفقات التشغيل هي نتيجة قرارات تتخذها إدارة البنك، فكلما انخفضت النسبة فإن الكفاءة التشغيلية للبنك ترتفع، وبالتالي يعني مزيداً من الربح، ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل لأموال البنك والتحكم في التكاليف التشغيلية، وتبين النتائج في الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة عكسية بين المصاريف التشغيلية وربحية البنوك المدرجة في بورصة عمان، مما يعني أنه كلما زادت نسبة النفقات التشغيلية انخفضت كفاءة وفعالية إدارة البنك في إدارة نفقاته التشغيلية، وبالتالي انخفضت ربحية البنوك حيث بينت النتائج إلى انخفاض الربحية بمقدار (5% و 4.5%) لمقياس العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية على التوالي في حال ثبات العوامل الأخرى. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Akbar & Afiezan, 2018) (Xin Chen, 2016) و (Chen, 2009) وقد أظهرت هذه الدراسات وجود علاقة عكسية بين متغير الكفاءة التشغيلية وربحية البنوك، وبناء على هذه النتيجة، فإننا نقبل الفرضية التي تنص على أن متغير الكفاءة التشغيلية له أثر ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) بالنسبة لمتغير الكفاءة التشغيلية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

أما متغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، فإنّ هذا المتغير يشير إلى اعتماد البنك في تمويل موجوداته على أموال المساهمين، وقد أشار إلى هذا الاعتماد (Shamki et al. 2016)؛ الأمر الذي يجعل البنوك أكثر أماناً نسبياً في حالة التصفية أو الإفلاس، ويقلل اعتمادها على التمويل الخارجي، ومن ثم زيادة الأرباح وهو أمر جيد يزيد قدرة الشركة على الحصول على الائتمان في المستقبل لوجود ضمانات كافية لها وعلى رأسها الأصول الممولة داخلياً، وتبين نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة موجبة بين متغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، وربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالية، بمعنى إذا زادت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، زادت ربحية البنوك، ويكون هذا عندما يكون المتغير هو التابع العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، والنتائج حول تأثير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية متباينة. حيث أظهرت دراسة كل من (Bitar et al., 2018) ودراسة (Arshad, 2019) ودراسة (Le & Nguyen, 2020) وجود علاقة موجبة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، بينما دراسة كل من (Tran et al., 2016) ودراسة (Dang, 2019) ودراسة (Hasnaoui & Fatnassi, 2019)، أظهرت وجود علاقة عكسية بين متغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية البنوك. وبناء على هذه النتائج فإننا نقبل الفرضية القائلة: بوجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) لمتغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

خاتمة

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات ربحية البنوك، وذلك بإجراءها على البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة من (2005-2021م) وعلى عينة مكونة من (12) بنكاً، باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)؛ حيث تم الاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة في هذه الدراسة والتي توصلت إلى نتائج عدة منها:

- 1- وجود أثر سالب (عكسي) ومعنوي لمتغير نسبة القروض إلى الودائع على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 2- وجود أثر سالب (عكسي) ومعنوي لمتغير نسبة المديونية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 3- وجود أثر سالب (عكسي) ومعنوي لمتغير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 4- وجود أثر سالب (عكسي) ومعنوي لمتغير المصاريف التشغيلية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 5- وجود أثر إيجابي ومعنوي لمتغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

توصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة اهتمام إدارات البنوك الأردنية بنسبة القروض إلى الودائع، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية مع ربحية البنوك، وقد يكون أحد التفسيرات لهذه النتيجة أن زيادة القروض جاء على حساب السيولة النقدية.
- ضرورة اهتمام إدارات البنوك بدراسة المديونية والحفاظ على المستويات النظامية والمعقولة تفادياً لمخاطر التعثر أو الإفلاس.
- زيادة الاهتمام بكفاءة وإدارة النفقات التشغيلية، لأثرها الإيجابي على ربحية البنوك.
- إجراء دراسات مستقبلية على محددات ربحية البنوك الأردنية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات على مستوى البنك مثل: (نسبة القروض غير العاملة، وحجم البنك) إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم).

قائمة المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي الأردني. (2022). *التقرير السنوي 2022*. الأردن، عمان.
- القيسي، فوزان عبد القادر. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 13، العدد 4، ص ص 461-474.
- بن شنة، فاطمة. (2018)، أثر عوامل نموذج CAMELS على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، *مجلة الباحث*، المجلد 18، العدد 1، ص ص 247 - 253. تهتان موارد، شروقي زيد الدين. (2014). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، المجلد 1، العدد 1، ص ص 28-48.
- حسون، هالة عيدان؛ وخلف، وحيدة جبر. (2022). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط، *مجلة الريادة للمال والأعمال*، المجلد 3، العدد 1، ص ص 279-318.
- عثمان، عبد الرحيم؛ والهويل، راشد. (2019). *إدارة البنوك*. الرياض: دار إجادة.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abbas, F., Iqbal, S. & Aziz, B. (2019). The impact of bank capital, bank liquidity, and credit risk on profitability in post-crisis period: A comparative study of US and Asia. *Cogent Economics & Finance*, 7, 1-18. <https://doi.org/10.1080/23322039.2019.1605683>
- Acaravci, S. & Çalim, A. (2013). Turkish banking sector's profitability factors, *International Journal of Economics and Financial*, Issues 3, 27-41.
- Akbar, T. & Adam A. (2018). Determination of sharia stock price through analysis of fundamental factors and macro factors. *Account and Financial Management Journal*, 3, 1739-1745.
- Al-Sharkas, A. & Al-Sharkas, T. (2022). The impact on bank profitability: Testing for capital adequacy ratio, cost-income ratio and non-performing loans in emerging markets, *Journal of Governance and Regulation*, Vol. 11, 1: 231-243.
- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N. & Delis, M. D. (2008), Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, Vol. 18, No. 2, pp. 121-136.
- Bitar, M. Pukthuanthong, K. & Walker, T. (2018). The effect of capital ratios on the risk, efficiency, and profitability of banks: Evidence from OECD countries, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 53: 227-262. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2017.12.002>
- Bordeleau, E. & Graham, C. (2010). The impact of liquidity on Bank profitability, *Bank of Canada Working Paper*, (38), pp. 1-22.
- Chen, Xin. (2016). Research on profitability and influencing factors of listed commercial banks, *Master's Thesis*, Tianjin University of Commerce, Tianjin, China.
- Dang, V. D. (2019). Should Vietnamese banks need more equity? Evidence on risk-return trade-off in dynamic model of banking, *Journal of Risk and Financial Management*, 12 (84): 1-13. <https://doi.org/10.3390/jrfm12020084>.
- Dietrich, A. & Wanzenried, G. (2011), Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, Vol. 21, 307-327.
- Farkhanda Sh. Bora A. Mohammed A. & Nabeel, M. (2018). Bank-specific vs. macro-economic factors: what drives profitability of commercial banks in Saudi Arabia? *Banks and Bank Systems*, 13 (1): 139-149.

- Gremi, E. (2013). Internal factors affecting Albanian banking profitability, *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 2: 19-25. DOI: 10.5901/ajis.2013.v2n9p19
- Hadriche, M. (2015). Banks performance determinants: Comparative analysis between conventional and islamic banks from GCC countries, *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 7, No. 9: 169-177. URL: <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v7n9p169>
- Hasnaoui, H. & Fatnassi, I. (2019). The impact of bank capital on profitability and risk in GCC countries: Islamic vs. Conventional banks. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 9 (3): 243-268. <https://doi.org/10.1504/AAJFA.2019.100976>
- Housman, J. A. (1987). Specification in tests in econometrics, *Econometrica*, Vol. 46, 12-51.
- Im, K. S., Pesaran, M. H. & Shin, Y. (1997). Testing for unit roots in heterogeneous panels', *Mimeo, Department of Applied Economics*, University of Cambridge.
- Jigeer, Sh. & Ekaterina K. (2023). The Determinants of Profitability in the City Commercial Banks: Case of China. *Risks*, 11 (3), 1-21 <https://doi.org/10.3390/risks11030053>.
- Karimzadeh, M. Jawed A. & Behzad K. (2013). Determinants of profitability of banking sector in India, *Transition Studies Review*, 20, 211-19. <https://doi.org/10.1007/s11300-013-02844>
- Khidmat, W. & Rehman, M. (2014). Impact of liquidity & solvency on profitability chemical sector of pakistan, *Economics Management Innovation*, Vol. 6, Issue 3, 3-13.
- Kosmidou, K. (2012). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration, *Managerial Finance*, Vol. 34, pp. 146-159.
- Le, Q. & Nguyen, D. T. (2020). Capital structure and bank profitability in Vietnam: A quantile regression approach, *Journal of Risk and Financial Management*, 13 (8), 1-17. <https://DOI.org/10.3390/jrfm13080168>
- Levin, A., Lin, C.F. & Chu, C.S.J. (2002). Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite-sample properties, *Journal of Econometrics*, 108, 1-24. [https://doi.org/10.1016/S0304-4076\(01\)00098-7](https://doi.org/10.1016/S0304-4076(01)00098-7).
- Mustafa, U. Ahmed, R. Riaz H. & Muhammad U. (2012). Does the loan loss provision affect the banking profitability in case of Pakistan? *Asian Economic and Financial Review*, 2, 772-783.
- Nawaz, A., Shamsi, A. F., Rahman, M. M., Rashid, M. M. Haque, M. R. Koenigsgruber, R. & Zou, H. (2015). Impact of financial leverage on firms' profitability, *An Investigation from Cement Sector of Pakistan*. Vol. 6, No. 7, 75-80.
- O'Connell, M. (2022). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability: Evidence from the UK, *Studies in Economics and Finance*, Vol. 40, No. 1, 155-174.
- Shamaileh, M. O. & Khanfar, S. M. (2014). The Effect of the financial leverage on the profitability in the tourism companies: Analytical study-tourism sector-Jordan, *Business & Economic Research*, 4 (2), 251-264
- Shamki, D. Ibrahim K. A. & Dan K. S. (2016), Financial information influencing commercial banks profitability, *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 8, No. 6.
- Srairi, S. A. (2009). Factors influencing the profitability of conventional banks and Islamic banks in GCC countries, *Review of Islamic Economics*, 13 (1), 5-30.
- Tran, V. T., Lin, C. T. & Nguyen, H. (2016). Liquidity creation, regulatory capital, and bank profitability. *International Review of Financial Analysis*, 48 (C):98-109. <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2016.09.010>.
- Wasiuzzaman, S. & Tarmizi, H. (2010). Profitability of islamic banks in Malaysia: An empirical analysis, *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 6 (4), 53-68.
- Yuan D, Gazi MAI, Harymawan I, Dhar BK and Hossain AI. (2022). Profitability determining factors of banking sector: Panel data analysis of commercial banks in South Asian countries, *Frontier in Psychology*, 13, 1-16, DOI: 10.3389/fpsyg.2022.1000412.

Determinants of Banks' Profitability: An Applied Study on Jordanian Banks Listed on the Amman Stock Exchange

Dr. Abdulla Ewayed Twaresh

Associate Professor

Finance and Insurance Department

College of Business Administration

Northern Border University

Kingdom of Saudi Arabia

Abdullah.twaresh@nbu.edu.sa

ABSTRACT

This study aimed to examine the internal determinants of bank profitability of Jordanian banks. Because of specific study objectives, this study excludes the external factors of profitability to find the role of bank internal determinants in achieving high performance using panel data regression. Fixed effect panel regression analysis built on balanced panel data using 12 commercial banks over the sample period of (2005-2021).

The study used two variables to measure the banks' profitability; return on assets (ROA) and return on equity (ROE), while the independent variables included loans to deposit ratio. Liquidity ratio. Credit risk, expense control, and equity to total assets. The results obtained from the profitability model indicated that there is an inverse effect of the ratio of loans to deposits, Liquidity ratio, credit risks, and expense control on the profitability of Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange measured by return on assets and return on equity. While equity to total assets had a positive impact on the profitability of Jordanian bank.

The study recommended that banks' management pay attention to the ratio of loans to deposits and liquidity ratio and efficiently manage operational expenses, because of their impact on the profitability of banks.

Keywords: *Jordanian Banks, Return on Assets, Fixed Effects Model, Credit Risk.*